

## الحكومة تقرر توفير مساكن بديلة لسكانها

### المنازل الآيلة للسقوط.. الحياة على كف عزرائيل

فى منازل متهاكة بأحياء القاهرة والمحافظات المختلفة يعيش ملايين المواطنين حاملين أرواحهم على أكفهم، ينتظرون حتفهم فى كل لحظة، من تطلع عليه الشمس ومنزله قائم فإنه صلى لله شكرًا على نعمة الحياة، ومنهم من لا يشهد هذه اللحظة فتنهار منازلهم ويروح ضحيتها أبرياء، كل ذنبهم أنهم مقيمون فى منازل معرضة للانهار فى كل لحظة، ولكن ما باليد حيلة فلا مأوى آخر لهم.

ورغم أن الأحياء أصدرت أكثر من 90 ألف قرار إزالة لمنازل آيلة للسقوط خلال الأعوام الماضية، إلا أنها لم تسع لتوفير مساكن لهم، ومن ثم لم يجد هؤلاء أمامهم سوى انتظار الموت تحت أنقاض بيوتهم القديمة أفضل من السكن فى الشارع.

وفى الأسبوع الماضى اجتمع الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء ووزير الإسكان بالمحافظين وشدد على ضرورة توفير مساكن بديلة لهم، واستقبل المواطنون هذه التصريحات بسعادة بالغة، على أمل أن يقوم المحافظون بالاستجابة لتعليمات رئيس الحكومة قبل أن تقع الكارثة، خاصة أن الأمطار كانت تتسبب فى انهيار بعض العقارات خاصة فى الإسكندرية.

وكان الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء ووزير الإسكان قد أكد فى اجتماعه مع المحافظين ضرورة حل مشكلة المواطنين المقيمين فى المساكن الآيلة للسقوط، مشددًا على سرعة اتخاذ الإجراءات الخاصة بالتعامل مع المباني ذات الخطورة الداهية التى سبق حصرها، حتى لا تتعرض للسقوط فى هذه الظروف الجوية الصعبة، مؤكداً ضرورة توفير مساكن آمنة بديلة لقاطنيها.

هذه التعليمات لو دخلت حيز التنفيذ ستقضى على واحدة من أكبر المشكلات التي يواجهها المصريون، فعدد هذه المساكن الآيلة للسقوط يصل فى المتوسط إلى مليون مسكن ويصل فى بعض التقديرات إلى 3 ملايين، تضم أكثر من خمسة ملايين أسرة، يعيشون على كف عزرائيل، ينتظرون الموت فى كل لحظة.

لذلك لابد من قيام المحافظين بدورهم فى تنفيذ تعليمات رئيس الوزراء قبل أن تقع الكارثة ونبكى على الأرواح الضائعة.

التقديرات اختلفت فى تحديد حجم كارثة المنازل الآيلة للسقوط فى مصر، فوفقاً لإحصائيات التنمية المحلية يوجد 90 ألف مبنى آيل للسقوط وصدر بحقه قرار إزالة، فيما تبلغ نسبة العقارات ذات الخطورة الشديدة منها حوالى 15%.

فى حين أشارت دراسة للمركز المصرى للحق فى السكن أن هناك 1.4 مليون عقار آيل للسقوط على مستوى الجمهورية، وأن محافظة القاهرة بها أعلى نسبة عقارات صدرت لها قرارات إزالة.

أما تعداد المنشآت الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فقدر هذه العقارات الآيلة للسقوط بنحو 97 ألفاً و535 عقاراً موزعة على جميع أنحاء الجمهورية، بينما يوجد 11 ألفاً و215 عقاراً تحت الهدم.

بينما سجلت عدد العقارات المخالفة فى مصر رقماً قياسياً، إذ قاربت على 3 ملايين عقار مخالف، ورغم صدور





2 مليون و600 ألف قرار إزالة وجوبى لها، إلا أنه لم يتم تنفيذ سوى 633 ألف قرار منها فقط، لتبلغ نسبة العقارات المخالفة التى تم بناؤها دون ترخيص 86% من إجمالى العقارات المخالفة بمصر.

هذه الظاهرة أرقّت أعضاء البرلمان الذين تقدموا بعدد كبير من الأسئلة وطلبات الإحاطة لوزير التنمية المحلية خاصة بعد انهيار عقارى روض الفرج منذ عدة أشهر، وهو ما دفع النائب خالد عبدالعزيز فهمى، وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب إلى المطالبة بتعديل قانون رقم 144 لسنة 2006 الخاص بتنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري، موضحاً أن الهدف من التعديل هو إعادة حصر جميع المباني القديمة الآيلة للسقوط لإعادة هدم شديد الخطورة منها والحفاظ على ما يندرج تحت التراث المعماري ووجوده لا يشكل خطورة على حياة المواطنين، مشدداً على ضرورة وضع معايير وأسس واشتراطات جديدة للمباني التى من المفترض اعتبارها تراثاً معمارياً، مطالباً أيضاً بسهولة إصدار تراخيص الهدم والبناء لتشجيع المواطنين والتخفيف عنهم للإقبال على هذه الخطوة، وللحفاظ على الثروة العقارية فى مصر، وهذا لن يتم سوى بتعديل قانون 144 لسنة 2006، بالإضافة إلى ضرورة وجود قاعدة بيانات دقيقة وحصر شامل لجميع المنازل الآيلة للسقوط وشديدة الخطورة.

يذكر أن الدراسات تشير إلى أن حوالى 97% من العقارات الآيلة للسقوط قد تنهار بين لحظة وأخرى فوق رؤوس قاطنيها، ومع ذلك لم تتخذ الجهات الحكومية والمحليات أى إجراءات لهدم هذه المباني، بسبب عدم توافر وحدات بديلة، وتتركز هذه المباني فى 4 محافظات هى على الترتيب: الشرقية بـ11430 عقاراً، تليها المنيا بإجمالى 10424 عقاراً، ثم سوهاج بإجمالى 7370 عقاراً، ثم الدقهلية بواقع 7095 عقاراً.